

Distr.: General
27 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٥٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٠٥، يكمل تقرير الأمين العام عن تنفيذ ومتابعة توافق آراء مونتريري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وعن الديون الخارجية والتنمية. ويستعرض التقرير الاتجاهات الأخيرة في تدفقات رأس المال الدولي الرسمي والخاص إلى البلدان النامية، والتحديات الدولية في مجال السياسات التي أفرزتها الأزمة المالية، وخاصة تأثير تلك الأزمة في تمويل التنمية. ويسلط التقرير الضوء على التحديات الملحة التي يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها في إصلاح النظام المالي الدولي، في ضوء نقاط الضعف التي كشفتها الأزمة العالمية.

* A/64/150.



أولاً - النقل الصافي للموارد المالية المتعلقة بالاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

ألف - استمرار الزيادة الهامة في صافي تدفقات الموارد من البلدان النامية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

١ - واصلت البلدان النامية إجراء تحويلات خارجية صافية هامة من الموارد المالية إلى البلدان المتقدمة النمو، حيث بلغت تلك التحويلات ٨٢٩ بليون دولار عام ٢٠٠٨ (انظر المرفق). ومن المتوقع أن ينخفض حجم تلك التحويلات إلى ٤٤٨ بليون دولار وهو مبلغ ما زال كبيراً ومؤشراً على تصحيح الاختلالات التي أسفرت عنها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وإن الزيادات الحادة في عائدات الصادرات في كثير من بلدان أفريقيا وغرب آسيا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية عام ٢٠٠٨ لم تستوعب بزيادة الواردات، مما أدى إلى تراكم الاحتياطيات في هذه المناطق واستمرار تدفق استثماراتها إلى الخارج بالأرقام الصافية. وفي حالة المناطق الأخرى غير أفريقيا وغرب آسيا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تواصل تدفق الاستثمارات الصافية إلى الخارج وتراكم الاحتياطيات عام ٢٠٠٨، لكن بالمقارنة مع السنوات السابقة، بلغ المستوى الإجمالي لتلك التدفقات مستويات معتدلة، حيث انخفضت قيمة عائدات تلك المناطق من الصادرات، ومعظمها من السلع المصنعة، نتيجة لانكماش التجارة العالمية في السلع. وتشير تقديرات عام ٢٠٠٩ إلى أنه نتيجة لاهيار عائدات البلدان النامية من الصادرات الناجم عن تزامن الكساد الاقتصادي في جميع الاقتصادات الرئيسية، فإن التحويلات الصافية السلبية ستصبح إيجابية لصالح أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأقل البلدان نمواً، إذا استحوذت تلك البلدان من بلدان لديها فوائض تجارية إلى بلدان لديها عجز تجاري. غير أن مجمل التحويلات المالية من شرق آسيا وغربها لصالح البلدان المتقدمة النمو ستظل كبيرة، لأن تراكم احتياطيات القطاع العام يبدو أنه متواصل وأن الانخفاض في مستوى الواردات يتجاوز الخسائر المتكبدة في الصادرات.

٢ - ويشير هيكل التدفقات الكامن وراء التحويلات المالية السلبية التي ظلت كبيرة عام ٢٠٠٨، وتلك التي قدرت أول الأمر لعام ٢٠٠٩، إلى أنه يجري بشكل غير منظم، في الأغلب، إزالة تلك الاختلالات العالمية المتراكمة وهو احتمال كانت الأمم المتحدة قد حذرت منه في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً بما نسبته ٣,٤ في المائة عام ٢٠٠٩، وأن يتقلص حجم التجارة العالمية بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة. وبما أن التدفقات الخاصة ذات طابع دوري إلى حد كبير، فقد انخفضت

بشكل حاد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والحفاظ المالية الموجهة نحو البلدان النامية. كما شهدت أسعار السلع الأساسية انخفاضاً حاداً. ويرتبط انخفاض إجمالي التحويلات المالية السلبية من البلدان النامية باهتار الطلب والعمالة والدخل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ومما يهدد بإطالة الفترة اللازمة لانتعاش النشاط الاقتصادي العالمي عدم كفاية التنسيق بين مجموعات تحفيز القطاع العام المتكاملة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والقيود المفروضة على المجموعات المماثلة في معظم البلدان النامية. وعلى نحو ما نوقش بشكل مستفيض خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي انعقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في نيويورك، فإن إدخال تعديلات على قطاعات التصدير في البلدان النامية بإجراء تخفيضات حادة فيها يفرض مصاعب شديدة وربما طويلة الأمد على النساء والفقراء. وقد انخفضت إيرادات القطاع العام في البلدان النامية بشكل حاد نتيجة لانخفاض الصادرات.

٣ - وسيطلب إجراء تخفيض أكثر تنظيمياً وأقل تكلفة، من الناحية الإنسانية، في التحويلات المالية الدولية من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية نحو الطلب بوتيرة أسرع في البلدان النامية. غير أن معظم البلدان النامية لا تملك إلا حيزاً مالياً ونقدياً محدوداً للحفاظ على الطلب المحلي. ومما يزيد من تقليص هذا الحيز الأزمة الراهنة والبرامج ذات الآثار الانكماشية التي تطلبها أو تشجعها المؤسسات المالية الدولية. ومما هو موضع ترحيب قرار بلدان مجموعة العشرين بتوفير موارد إضافية من أجل البلدان النامية على سبيل الإقراض من خلال المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي، لكنه أمر غير كاف لتلبية الاحتياجات المقدرة للتعويض عن تراجع طلب القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الأكبر من هذه الموارد الإضافية، باستثناء المبلغ الجديد المقترح تخصيصه من حقوق السحب الخاصة ويعادل ٢٥٠ بليون دولار (سيخصص على أساس الحصص، والغالبية العظمى منه لن تتاح أمام البلدان النامية)، ستمنح من خلال برامج مشروطة منشئة للديون، وهو ما يزيد بالتالي من احتمالات ظهور موجة جديدة من أزمات الديون التي ستشهدها البلدان النامية في المدى المتوسط.

باء - التراجع الحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وارتفاع تكاليف التمويل الخارجي

٤ - شهدت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية انخفاضاً حاداً في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وحدث بموازاة هذا الاتجاه، ارتفاع حاد في تكاليف التمويل الخارجي بالنسبة للبلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك الزيادة الكبيرة في علاوة تحمل المخاطرة على

إقراض الاقتصادات الناشئة (مجموعة من نحو ٣٠ من البلدان النامية الكبيرة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية) من ٢٥٠ إلى نحو ٨٠٠ نقطة أساس خلال الفصل الثالث من عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في توزيع المخاطر كانت متطابقة بين المناطق النامية، مما يؤكد انتقال العدوى النفور العام من الاستثمار في الأسواق المالية العالمية. وعلى الرغم من تقلص توزيع المخاطر في وقت سابق من هذا العام، فإنه لا يزال مرتفعا جدا بالنسبة لظروف السوق العادية.

٥ - ونتيجة لذلك، تشير التقديرات المتعلقة بصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الاقتصادات الناشئة إلى أنها انخفضت بأكثر من ٥٠ في المائة خلال عام ٢٠٠٨، حيث انخفضت من أعلى مستوى بلغته وهو أكثر من تريليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ٥٠٠ بليون دولار. ومن المتوقع أن يحدث انخفاض حاد آخر بنسبة ٥٠ في المائة عام ٢٠٠٩.

٦ - ويشمل انخفاض تدفقات رأس المال الخاص جميع المناطق النامية، على أن أهم انخفاض هو الذي يحدث حالياً في الاقتصادات الناشئة في أوروبا. وسوف يكون لهذا الاتجاه تأثير أيضا في أجزاء من أفريقيا، حيث إن القارة لا تزال تعتمد بشكل متزايد على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، رغم صغر حجمها على المستوى العالمي. وفي الواقع، فإن حدوث انخفاض ولو ضئيل في هذه التدفقات الداخلة يمكن أن يكون له أثر كبير في أسعار الأوراق المالية، بالنظر إلى حجم معظم أسواق رأس المال في أفريقيا، ونتيجة لانكماش الإقراض العالمي، لم تصدر البلدان الأفريقية أية سندات دولية عام ٢٠٠٨. واضطرت بعض البلدان، وهي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ونيجيريا، إلى إلغاء خطط لجمع الأموال من أسواق رؤوس الأموال الدولية من أجل مشاريع البنية الأساسية.

٧ - ومن بين جميع عناصر التدفقات الصافية لرأس المال الخاص، تعرض الإقراض المصرفي المقدم إلى الاقتصادات الناشئة لأشد انخفاض، إذ انعكس اتجاه ذلك الإقراض من تدفقات داخلية بلغت حوالي ٤٠٠ بليون دولار عام ٢٠٠٧ لتصبح، حسب التوقعات، تدفقات خارجة صافية عام ٢٠٠٩. ويتوقع أن تواصل المؤسسات الاستثمارية في البلدان المتقدمة النمو تقليل انخراطها في الاقتصادات الناشئة، في حين يحتمل أن تزيد المصارف الدولية من تقييدها للإقراض العابر للحدود. وقد تؤدي مختلف تدابير الإنقاذ المصرفية التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو إلى تفاقم هذا الاتجاه.

٨ - وكان الدافع وراء الانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي انكمش بحوالي ١٥ في المائة عام ٢٠٠٨، ضعفاً ملحوظاً في أرباح الشركات، وانخفاض الإنفاق الرأسمالي على الصعيد العالمي. وإضافة إلى ذلك، أدى انهيار أسعار السلع الأولية، وانخفاض

أسعار العقارات في العديد من الاقتصادات النامية أيضا إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك القطاعات. ومن الأمور الأكثر إثارة للقلق أن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون له آثار في مشاريع البنية الأساسية التي تكتسي أهمية حيوية للنمو في الأجل الطويل. وقد ظهرت فجوة كبيرة في تمويل البنية الأساسية في العديد من البلدان النامية، حيث تتجاوز الاحتياجات على المدى الطويل بكثير المبالغ التي تُستثمر حالياً.

جيم - الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية في خطر

٩ - ارتفع مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٠,٢ في المائة بالأرقام الحقيقية ليصل إلى ١١٩,٩ بليون دولار، وبذلك وصل إلى أعلى رقم مسجل بالدولار على الإطلاق، وبلغ نسبة ٠,٣٠ في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلدان المانحة مجتمعة. وقد زادت على وجه الخصوص مشاريع وبرامج التنمية الثنائية بنسبة ١٢,٥ في المائة بالأرقام الحقيقية قياساً بعام ٢٠٠٧، مما يدل على أن البلدان المانحة أحدثت زيادة كبيرة في ما تنفذه من برامج المعونة الأساسية. وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠٠٨ إلى أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لأفريقيا بلغ ٢٦ بليون دولار، ووجه منها ٢٢,٥ بليون دولار من نصيب بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحقق ذلك زيادة قدرها ١٠,٦ في المائة و ١٠ في المائة، على التوالي، من حيث الأرقام الحقيقية، باستثناء المنح المتقلبة الموجهة نحو التخفيف من عبء الديون. ومن بين أكبر المساهمين من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من حيث إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية (٢٦,٩ بليون دولار)، واليابان (١٧,٤ بليون دولار)، وألمانيا (١٥,٩ بليون دولار)، وفرنسا (١٢,٤ بليون دولار)، والمملكة المتحدة (١١,٨ بليون دولار).

١٠ - وزاد مجموع المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٦,٨ في المائة بالأرقام الحقيقية، بالمقارنة مع انخفاض قدره ٩,٩ في المائة عام ٢٠٠٧، وقد زادت الآن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي إلى ٠,١٨ في المائة. وفي حين أن المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة ازدادت بالنسبة لجميع المناطق، فإن المساعدة المخصصة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفعت بشكل حاد، بنسبة ٣٨,٣ في المائة بالأرقام الحقيقية، لتصل إلى ٦,٥ بلايين دولار، وزادت المعونة المقدمة إلى مجموعة أقل البلدان نمواً بنسبة ٤٠,٥ في المائة بالأرقام الحقيقية لتصل إلى ٦,٩ بلايين دولار. وهكذا فإن وعد الولايات المتحدة بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام ٢٠١٠ يبدو أنه يسير على المسار الصحيح. وعكست اليابان أيضاً الاتجاه التزولي في مساعدتها الإنمائية الرسمية الذي استمر منذ عام ٢٠٠٠ باستثناء عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦،

حينما تحققت مستويات عالية من حيث تخفيف عبء الديون. وكان صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من اليابان عام ٢٠٠٨ هو ٩,٤ بلايين دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٨,٢ في المائة بالأرقام الحقيقية مقارنة مع عام ٢٠٠٧، عندما انخفض بنسبة ٣٠,١ في المائة. وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى ارتفاع حجم مساهماتها في المؤسسات المالية الدولية. وقد أعلنت اليابان أنها تعتزم الوفاء بوعدها بزيادة الحجم الإجمالي للمساعدة بمقدار ١٠ بلايين دولار خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩.

١١ - أما صافي المساعدة الإنمائية الرسمية مجتمعة المقدمة من أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر في لجنة المساعدة الإنمائية، وهو ما يمثل تقريبا ٦٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للجنة، فقد زاد أيضا بنسبة ٨,٦ في المائة بالأرقام الحقيقية ليصل إلى ٧٠,٢ بليون دولار عام ٢٠٠٨، بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، عندما انخفض بنسبة ٥,٨ في المائة بالأرقام الحقيقية. وكنسبة من الدخل القومي الإجمالي، زاد صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء الاتحاد الأوروبي في لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٤٠ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي إلى ٠,٤٢ في المائة عام ٢٠٠٨. كما أفادت إسبانيا وأستراليا وألمانيا والبرتغال وبلجيكا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا واليونان بأنها أجرت زيادات كبيرة في مساعدتها الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٨.

١٢ - ومع ذلك، يُخشى أن يؤدي ضغط الأزمة إلى انخفاض في أحجام المساعدة، مما فيها المساعدة من أجل التجارة، كما حدث خلال الكساد الاقتصادي العالمي في وقت مبكر من عقد التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى عجز مالي كبير في البلدان المانحة، وأدى إلى حدوث تخفيضات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية من ٠,٣٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٢ في المائة عام ١٩٩٧. وتختلف التقديرات في ما بين البلدان المانحة، لكن حدوث أي صدمة بنسبة ١ في المائة سيعني تخفيضا بنسبة ٨ في المائة في ميزانيات المعونة بعد خمس سنوات من الصدمة، وفقا لدراسة أجريت مؤخرا^(١). ومن شأن انتكاسة من هذا القبيل في هذا المنعطف أن يلقي عبئا إضافيا خطيرا على كاهل البلدان النامية التي تصارع بالفعل تقييد مصادر الدخل وزيادة الفقر، ومن شأنه أن يقوض بعض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(١) "Aid and the financial crisis: Shall we expect development aid to fall?" Emmanuel Frot, ورقة عمل، معهد ستوكهولم للاقتصاد الانتقالي، يمكن الاطلاع عليها في موقع الإنترنت التالي: www.voxeu.org/index.php?q=node/3562

ثانياً - تعزيز البنيان المالي الدولي

١٣ - دعا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى إجراء إصلاح عاجل في النظام والبنيان الماليين الدوليين، بما يشمل المجالات المتعلقة بالولاية والنطاق والحوكمة ومدى الاستجابة والتوجه الإنمائي. وهناك حاجة عاجلة إلى إحراز تقدم في خمسة مجالات رئيسية هي: النظام المالي الدولي، والرقابة المتعددة الأطراف، وأعمال الإقراض من صندوق النقد الدولي وموارده، والنظام الدولي للمدفوعات والاحتياطات، وإصلاح مؤسسات بريتون وودز في مجال الحوكمة.

ألف - زيادة التعاون الدولي في النظام المالي

١٤ - تُظهر الأزمة الضرورة العاجلة لاستحداث إطار تنظيمي دولي للنظام المالي المعوّم يتمتع بقدر كاف من الشفافية أمام المستثمرين والجهات التنظيمية حتى لا تهدد مستويات النفوذ المالي استقرار النظام بأسره، وتقليل التقلبات في التدفقات المالية لصالح الابتكار والمخاطرة والاستثمار في العمالة والإنتاج والتنمية. ودعا مؤتمر الأزمة المالية إلى التوسع في نطاق التنظيم والإشراف وجعلهما أكثر فعالية فيما يتعلق بجميع العناصر المالية الرئيسية من مراكز وأدوات وجهات فاعلة، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والصناديق التحوطية.

١٥ - وفي إعلان تعزيز النظام المالي^(٢) الذي اعتمد في لندن يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعلنت بلدان مجموعة العشرين عن نيتها المشتركة في إعادة تشكيل الأطر التنظيمية لتحديد المخاطر التحوطية على المستوى الكلي ومراعاتها، وتوسيع نطاق التنظيم والرقابة ليشمل كل ما يتسم بأهمية عامة من مؤسسات وأدوات وأسواق مالية، والتخفيف من مسابرة الدورات الاقتصادية في التنظيم التحوطي، وتعزيز إدارة رأس المال وإدارة المخاطر، وتنفيذ مبادئ جديدة بشأن أجور كبار المديرين، وتحسين معايير التقييم ورصد المخصصات.

١٦ - ومع وجود مراكز مالية وطنية متنافسة يمكن للشركات المالية أن تختار من بينها مقراً لأنشطتها من أجل الاستفادة من الميزات التنظيمية، فإن تلك الإصلاحات لن تنجح إلا إذا نُسقت على الصعيد الدولي. ورغم الأهمية البالغة للجهود الرامية إلى تنسيق ومواءمة السياسات التنظيمية الوطنية بشكل كاف، فإنها مهمة صعبة، حيث ما من بلد (باستثناء محتمل لبعض أعضاء الاتحاد الأوروبي) يرجح أن يقوم في المستقبل المنظور بتفويض سلطة

(٢) يمكن الاطلاع على الإعلان في الموقع الشبكي: www.g20.org.

اتخاذ قرارات الرقابة والتنظيم فيما يخص مؤسساته المالية أو نظامه المالي الوطني إلى هيئات خارجية، متخلياً بذلك عن السيادة الوطنية على مسألة أساسية في سياساته الاقتصادية.

١٧ - وفي سياق الأزمة الجارية، ثبت عدم كفاية الجهود السابقة الحسنة النية الرامية إلى تعزيز التعاون من خلال مداوالات منتدى تحقيق الاستقرار المالي، ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، ومجامع المشرفين. وما زالت الترتيبات المؤسسية القائمة الرامية إلى كفالة أن تراعى بالشكل الملائم القرارات الوطنية المتعلقة بالتنظيم التبعات الخارجية والمحلية على السواء، غير فعالة. وهناك أوجه هامة من عدم الاتساق بين الأطر التنظيمية عبر البلدان، فضلاً عن اتجاه واضح نحو قيام سلطات البلد بتفضيل المصالح المحلية وتجاهل ما تحدته تصرفاتها من آثار ضارة على الصعيد الدولي. وتتسبب صعوبة تحسين اتساق المصالح الوطنية والعالمية، بالاقتران مع القيود الأخرى الهيكلية والسياسية والثقافية والقانونية، في عرقلة الرقابة الفعالة عبر الحدود إلى حد كبير.

١٨ - ويجب أن يترافق تعزيز التنسيق والتعاون عبر الحدود بالتزام واضح بتجنب التجزئة والحماية التنظيمية الناتجين عن إجراءات تتخذ على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل مواجهة الأزمة وتداعياتها. ومن المهم تجنب الانتكاس إلى نظام الإقطاع المالي على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبناء على ذلك، يجب ألا تميز إجراءات دعم الأنظمة المصرفية، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، بين المؤسسات ذات الملكية المحلية وذات الملكية الأجنبية، ولا يجوز تحويل الائتمان إلى المقترضين المحليين من خلال الإعانات أو الحوافز التنظيمية غير السليمة. وبينما ينطبق المبدأ الأساسي نفسه في الأسواق المالية بالبلدان النامية، فإن تطبيق نفس المبدأ في تلك الأسواق يتعين أن يراعى أن الشركات المحلية لم تتمتع بالمزايا التي حصل عليها العديد من الشركات المالية الأجنبية عندما دخلت تلك الأسواق، ومن ثم يتعين أن تحصل على معاملة تفضيلية في إمكانية الاستفادة من برامج الدعم العامة خلال الأزمة. وللأسف، هناك عملية غير منسقة تستهدف زيادة الضوابط الوطنية والإقليمية تجري بالفعل في العديد من البلدان حالياً. ومن المرجح أن تستمر تلك العملية إلا إذا وُضعت هياكل أفضل بكثير للتعاون والتنسيق.

١٩ - إن الأزمة تؤكد الضرر الذي تسببت فيه الثغرات التنظيمية وأنظمة المراجعة. ويبدو أن هناك اتفاقاً من حيث المبدأ، لا الممارسة، على ضرورة التنسيق التنظيمي من أجل كفالة تطبيق التنظيم التحوطي باتساق عبر البلدان والأنشطة المالية. ويجب أن يصوغ المجتمع الدولي مبادئ ومعايير أساسية لتنظيم الأسواق المالية وأن يؤكد عليها، وأن يُعد آلية للرقابة المستمرة من أجل إحراز تقدم على صعيدي التنسيق والتعاون.

٢٠ - وهناك ثغرة هامة أخرى تتمثل في عدم التوافق فيما بين أطر العمل المتعلقة بالإعسار في المصارف، ولا سيما في حالة وجود أوجه عدم توافق بين البلدان الأصلية والبلدان المضيفة للمؤسسات المالية. وثمة حاجة إلى مجموعة متسقة من المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة تسوية حالات فشل الشركات المالية. وفي السياق العابر للحدود، يعد تقاسم الأعباء أحد أهم المسائل وأصعبها. فلكي تتسم ترتيبات تقاسم الأعباء بالموثوقية، ينبغي أن تكون ملزمة قانوناً ومستندة إلى معايير موضوعية من أجل كفالة التوزيع العادل للتكاليف.

٢١ - ويلزم أيضاً وجود تنسيق أفضل لكفالة تحقيق المزيد من الاتساق في أنظمة حماية المودعين والمستثمرين عبر البلدان. وستساعد مبادئ التنسيق الواضحة على التخفيف من حدة التدفقات الرأسمالية المزعزعة، بما فيها الودائع، من بلد لآخر خلال فترات الضغوط والشكوك في الأسواق. فقد لوحظ في الأزمة الحالية على سبيل المثال أن استحداث ضمانات حكومية فيما يخص أصول المصارف المحلية وخصوصاً في بعض البلدان المتقدمة النمو قد وضع ضغوطاً على الأنظمة ذات الحماية الأقل في البلدان المجاورة، معرضاً إياها لحالات المسارعة إلى سحب الودائع. وتضع شبكة الدعم الحكومي في البلدان المتقدمة ضغطاً كذلك على مصارف الأسواق الناشئة^(٣).

٢٢ - وفي سياق إدارة الأزمة، وُجد أن هناك عدم اتساق في تدفقات المعلومات عبر الحدود، فالبيانات عن إمكانية التعرض للمخاطر العابرة للحدود غير كاملة، والروابط العامة فيما بين المؤسسات المالية ليست مقدرّة بما يكفي. وفي هذا الخصوص، اقترح التوصل إلى اتفاقات مسبقة بين المشرفين في مختلف البلدان بشأن ماهية المعلومات التي يهّم جمعها وتبادلها لتحقيق الاستقرار في النظام ككل، والترتيبات التي تحدد لهم الالتزامات القانونية الواضحة والاختصاصات فيما يتعلق بتقاسم تلك المعلومات مع السلطات الخارجية.

٢٣ - وبينما يوجد اتفاق على نطاق واسع بشأن الحاجة إلى تحسين التعاون والتواصل فيما بين الجهات المنظمة، ثمة وجهات نظر متباينة إزاء كيفية تعزيز التعاون الدولي في مجال التنظيم. فقد تمثل نهج مجموعة العشرين في تعزيز الترتيبات القائمة، بالاقتران مع طلب قيام مجلس تحقيق الاستقرار المالي، بعضويته الموسعة مؤخرًا، بوضع المعايير، وقيام صندوق النقد الدولي بتقييم مدى امتثال الأنظمة الوطنية لتلك المعايير. وسيوسع ذلك من الدور الرقابي الذي يؤديه الصندوق ليشمل الجانب المشترك المهمل بين سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية والإشراف علىفرادى المؤسسات المالية والأنظمة المالية الوطنية. وفي سياق ما اتسم به

(٣) IMF، "Initial lessons of the crisis for the global architecture and the IMF"، 18 February 2009, p. 7؛ يمكن

الاطلاع على الورقة المذكورة في الموقع الشبكي التالي: www.imf.org.

الصندوق مؤخرًا من عجز في الأداء داخل النطاق الأصلي لواجبات الرقابة، ثم شكوك بشأن مدى شرعية ذلك الترتيب وفعاليته ومدى المساءلة بشأنه.

٢٤ - وكانت أكثر البدائل طموحا هي المقترحات باستحداث مؤسسات أو هجوع جديدة للتنظيم، تُنفَّذ من خلال آلية جديدة متعددة الأطراف من قبيل منظمة مالية عالمية على غرار منظمة التجارة العالمية، أو ميثاق مصرفي دولي، أو آلية دولية لمعالجة الإعسار. ووفقا للمؤيدين، ستضع المنظمة الجديدة مبادئ الإشراف التحوطي، وتحدد التزامات أعضائها، وتعين أفرقة مستقلة للخبراء من أجل تحديد مدى امتثال البلدان لتلك الالتزامات، وتأذن بفرض جزاءات على البلدان غير الممتثلة. وهناك صيغة أقل طموحا لمقترح المنظمة المالية العالمية وهي تشكيل مجلس للتنسيق التنظيمي برعاية مجلس تحقيق الاستقرار المالي. وسيُكلّف ذلك المجلس بتعزيز التعاون التنفيذي بين صندوق النقد الدولي ومجلس تحقيق الاستقرار المالي، وتدعيم الجهود العالمية لتحقيق المواءمة والتنسيق.

٢٥ - ومن بين المسائل الرئيسية، في أطر تسوية ملاءة المصارف عبر الحدود، تقاسم التكاليف فيما بين السلطات العامة المشاركة في تلك الجهود. وفي هذا الخصوص، قُدمت مقترحات بوضع ميثاق مصرفي دولي يبين إجراءات التقييم المشترك للمخاطر والتدابير العلاجية وتقاسم الأعباء فيما بين البلدان. وأطلقت دعوات أيضا لإنشاء منتدى عالمي يسترشد بالقانون الدولي، يمكن فيه معالجة حالات الإعسار العابرة للحدود التي تعاني منها المؤسسات المالية النشطة على الصعيد الدولي.

٢٦ - وثمة هجوع أقل صعوبة في التعاون على تقرير مدى ملاءة المصارف يتمثل في آلية "مجامع المشرفين" التي تدعو إليها مجموعة العشرين. ففي الاجتماع المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وافقت مجموعة العشرين على إنشاء مجامع الإشراف المتبقية للشركات الهامة العابرة للحدود، بناء على الموجود بالفعل وعدده ٢٨ مجعًا. فتلك المجامع، التي تضم مشرفين من البلد الأصلي والبلد المضيف، تتحمل جماعيا المسؤولية عن الإشراف الفعال على المؤسسات الضخمة العابرة للحدود، بما يشمل تقييم مدى تركيز المخاطر، وأوجه القوة والضعف الرئيسية، بالإضافة إلى البت في الأنشطة المسموح بها للشركات. ومن بين المسائل الرئيسية المتعلقة بمجدول أعمال مجامع الإشراف، الموافقة على اتخاذ خطوات ملموسة لتنظيم تعاون أوثق فيما بين البلد الأصلي والبلد المضيف، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق واضح بشأن إجراءات معالجة أوجه الضعف مبكرا. وكذلك في غياب الميثاق المصرفي المذكور أعلاه، يمكن للمجامع أن تكون مُحكِّمًا للمشرفين من البلد الأصلي والبلد المضيف فيما يتعلق بتقرير مدى ملاءة المصارف.

٢٧ - ومن الجدير بالذكر أيضا أن تجزء التنظيم المحلي في العديد من البلدان يتطلب كذلك اهتماما عاجلا. فحتى داخل الحدود الوطنية، لا يزال هناك احتمال بالفعل لوجود منازعات على الاختصاصات وسوء تواصل على صعيد القوانين والهيئات التنظيمية المتنافسة.

باء - تعدد الأطراف في المراقبة وتنسيق السياسات

٢٨ - في مناقشة أسباب الأزمة الاقتصادية، أبرزت الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية "القصور الشديد في وضع ضوابط للقطاع المالي والإشراف عليه ورصده وعدم كفاية آليات الرقابة والإنذار المبكر" (قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق، الفقرة ٩).

٢٩ - وتظل الرقابة هي الأداة الرئيسية لدى صندوق النقد الدولي لمنع الأزمات. ولكن لم يحرز تقدم بعد في تصميم تلك الأداة وتنفيذها. فمنذ ثمانينات القرن الماضي، كان صندوق النقد يركز في المقام الأول على المشاكل في الأسواق الناشئة والبلدان النامية، دون أن يكرس اهتماما كافيا للمراكز المالية الرئيسية وأوجه الضعف في الأسواق المالية العالمية. ومن أجل سد هذه الثغرة، يجري توسيع نطاق تحليل أوجه الضعف الذي يجريه الصندوق ليشمل الاقتصادات المتقدمة، مع إدماجه في عملية الإنذار المبكر. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يلزم عمله من أجل تحسين الرقابة على الأسواق المالية الناضجة والاقتصادات المتقدمة. وسيكون ذلك ضروريا من أجل كفالة استمرار أهمية صندوق النقد، بعد إصلاحه، واضطلاع على الوجه السليم بولايته المتمثلة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي على الصعيد العالمي.

٣٠ - ولن تكون الرقابة التي يجريها صندوق النقد فعالة إلا في حدود تعاون الأعضاء ودرجة تجاوبهم فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات. فالعديد من الاختلالات التي أدت إلى الأزمة حددها بالفعل صندوق النقد وغيره من المنظمات الدولية. ولكن لم يجر التصرف وفقا للمعلومات المتاحة. ويتمثل التحدي في أن يُكفَل، على طريق المضي قدما، استخدام المعلومات ذات الصلة بأسلوب استباقي من أجل التخفيف من الأزمات المقبلة.

٣١ - ومن بين أهم مجالات عمل الصندوق مراقبة سياسات أسعار الصرف لدى أعضائه. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أقر المجلس التنفيذي استكمال مقرر عام ١٩٧٧ المعني بالرقابة على سياسات أسعار الصرف. ويضع ذلك الاستكمال تقييم أسعار الصرف في قلب أعمال المراقبة الثنائية التي يضطلع بها الصندوق، بينما يصبح الاستقرار الخارجي هو المبدأ الشامل لإطار المراقبة.

٣٢ - ويهدف القرار المتخذ عام ٢٠٠٧ إلى إتاحة إطار متماسك يمكن من خلاله تقييم قضايا أسعار الصرف في السياق الشامل للاستقرار الخارجي. إلا أن الإفراط في الاعتماد على النماذج الكمية قد يحول الاهتمام عن تحليل الاستقرار الخارجي والداخلي بشكل مفيد، وعن النظر في السياسة الاقتصادية ككل. وفي تقييم مدى الاستقرار الخارجي لدى أعضاء الصندوق، فإن التركيز على أسعار الصرف باعتبارها المتغير المحدد الوحيد قد يثبت أنه غير واقعي وغير فعال. وينبغي أن يظل تحليل الصندوق لفرادى البلدان شاملاً، مع مراعاة حالة الاقتصاد الكلي الشامل، مع التأكيد على اتساق واستدامة المجموعة المتنوعة من السياسات الشاملة. وينبغي للمراقبة أن تراعي جميع التحديات ذات الصلة التي تحدد مدى استقرار الاقتصاد الكلي في سياقات محددة. ويجب بذل المزيد من الجهود في هذا المجال لكفالة تنفيذ أنشطة المراقبة بشكل فعال ومتوازن.

٣٣ - وفي حين كان تركيز الصندوق ينصب بصورة تقليدية على أسعار الصرف، دفعت الأزمة القضايا المالية الكلية، وكذلك الأطر الاحتياطية الكلية والجزئية إلى مركز الصدارة في المراقبة التي يجريها الصندوق. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام بالمخاطر المالية، بما في ذلك الارتفاع الوهمي في أسعار الأصول، والفعالية المالية، وتركز المخاطر في المصارف الكبيرة، والكشف عن بيانات الميزانية الخفية أو الخارجة عن الميزانية. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية هنا في تحقيق التكامل في مراقبة الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، والتركيز على الربط بين الاقتصاد الكلي والأسواق المالية وسلامة القطاع المالي لدى البلدان الأعضاء. إن التحدي الذي يواجهه صانعو السياسات على الصعيدين الوطني والدولي هو عدم وجود إطار مفاهيمي متفق عليه يرمي إلى توجيه التعاون الدولي بشأن أبعاد السياسة العامة المذكورة.

٣٤ - ويستطيع صندوق النقد الدولي، باعتباره مؤسسة عالمية تتمتع بقدرات تحليلية كبيرة، أن يؤدي دوراً هاماً في المساعدة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضايا وفي تنفيذ الترتيبات الناجمة عنها. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الممكن أن تساعد عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس تحقيق الاستقرار المالي على إنشاء نظام مراقبة أقل تجزؤاً وأكثر دقة. وفي الواقع، ستجمع هذه العملية بين الخبرة المالية الكلية لدى الصندوق مع الخبرة التنظيمية لدى المجلس بغرض التوصل إلى وجهة نظر أشمل عن النظام ككل إزاء المخاطر العالمية الناشئة. ويتوقع أن تتمخض النتيجة النهائية لعملية الإنذار المبكر عن تقديم المشورة المتوقعة في مجال السياسات تخفيفاً لتلك المخاطر.

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون برنامج تقييم القطاع المالي أكثر تركيزاً، ومراعيًا لعناصر المخاطرة وتطلعياً إلى الأمام، مع التركيز بصورة أكبر على الصلات الخارجية والآثار

غير المباشرة. وقد تقرر أيضا إدخال المراقبة على القطاع المالي بشكل أكثر فعالية كأحد عناصر المادة الرابعة من المشاورات، وأن تُدمج نتائجها في عملية المراقبة الأوسع للاقتصاد الكلي^(٤). أما بالنسبة لتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي، فتجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجموعة العشرين جميعهم قد التزموا بتنفيذ البرنامج.

٣٦ - ودعا قادة مجموعة العشرين الصندوق إلى تقييم الإجراءات المتخذة والإجراءات اللازمة لإنعاش النمو العالمي بانتظام. ومن المهم أيضا تقييم تكاليف وآثار تدابير الحوافز المالية الضخمة، بالإضافة إلى آثارها الاقتصادية الكلية على المدى البعيد. وبالنسبة للعديد من الاقتصادات المتقدمة، هناك حاجة ملحة إلى وضع أطر سياسات عامة متوسطة الأجل ترمي إلى ترسيخ التوقعات وطمأنة الأسواق باستدامة الأوضاع المالية على المدى البعيد.

٣٧ - وللمضي إلى أبعد من مجرد حل الأزمة الحالية، ينبغي أن يهدف تعزيز التعاون الدولي إلى إعادة توازن مصادر النمو العالمي، والتقليل من الفجوات في مجال الادخار والاستثمار. وفي هذا الصدد، أُعرب عن قلق بالغ إزاء احتمال قيام واضعي السياسات حالياً ببذر بذور دورات من الازدهار والكساد باتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى إبطاء، أو ربما منع، إجراء التكيفات العالمية اللازمة من خلال توفير حوافز "كبيرة" على الطلب. وفي حين أن وقف دعم الطلب العام وعكس اتجاهه سيكون ضروريا في مرحلة ما في المستقبل، فإن المؤشرات الحالية تدل على وجود مخاطر أكبر بحدوث انكماش، لن يؤدي تخفيض الإنفاق العام قبل الأوان إلا إلى تفاقمه.

٣٨ - وينبغي أن يتمثل هدف تعزيز المراقبة الطويل الأجل في التقليل من اختلال التوازنات العالمية، ومنع عودة ظهور تلك الاختلالات التي أسهمت في الأزمة الحالية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا اتخذت البلدان التي تتمتع عادة بأهمية رئيسية نهجاً منسقاً إزاء السياسات المالية والنقدية، بهدف تحويل الطلب الكلي من بلدان تعاني من العجز إلى بلدان تتمتع بالفائض.

٣٩ - وقد سلطت الأزمة الحالية الضوء على مواطن الضعف الهامة في التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أنه، حتى لو كانت المشاكل مفهومة تماما، لا يوجد اتفاق بشأن المسؤوليات أو السبل الكفيلة بفرض الإجراءات التعاونية اللازمة. ونتيجة لذلك، من الضروري بناء إطار فعال لتعزيز المراقبة المتعددة الأطراف، وتنسيق السياسات في ضوء التخطيط لإصلاح الإدارة في صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات العالمية.

(٤) البيان الصادر عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، متاح على الموقع: www.imf.org.

٤٠ - وبدون التوصل إلى اتفاق سياسي في هذا المجال، لن يكون أي حل للأزمة الراهنة إلا جزئياً وناقصاً. علاوة على ذلك، فإذا لم يتم وضع إطار أو توفير منتدى يتمكن فيه صانعو السياسات ذوو السلطة من معالجة الشواغل الكافية في النظام العالمي ككل، فمن غير المرجح أن يكفي تعزيز الموارد والولاية في الحيلولة دون حدوث أزمات في المستقبل. وثمة حاجة إلى تشجيع وجود مستوى كاف من التنسيق، سواء كان برعاية الصندوق أم لا، للتوصل إلى سياسات متوافقة مع بعضها بعضاً إزاء القضايا المالية والنقدية وأسعار الصرف، بما في ذلك آليات للمساءلة عن مدى تطبيق تلك السياسات وإنفاذها.

٤١ - وقد ألفت الأزمة الحالية ضوءاً جديداً على تنسيق السياسات بشأن المتطلبات الاقتصادية والمالية. إلا أن المنطق القائل بأن العمل المشترك أكثر فاعلية وأنه يجب تجنب الإجراءات الفردية التي تنفذها البلدان لإنقاذ نفسها فقط على حساب بلدان أخرى (وهو ما يسمى سياسات "إفكار الجار")، ما زال ينبغي تحقيقه باتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف. لكن لتحقيق ذلك، يجب معالجة مجموعة كاملة من قضايا الحوكمة الاقتصادية العالمية على وجه السرعة.

جيم - الإقراض والموارد في صندوق النقد الدولي

٤٢ - في وسط الاضطرابات الحالية في الأسواق المالية، أصبحت الحاجة إلى توفير السيولة الرسمية مرة أخرى المجال الذي تركز عليه الحكومات بشكل رئيسي في مختلف أنحاء العالم. ومنذ بداية الأزمة، يقدم الصندوق التمويل على نطاق واسع إلى البلدان التي تعاني من انخفاض في توافر التمويل الخارجي لديها (بعد فترة حديثة)، كانت حفنة من البلدان فقط تعتمد على موارده). وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، وصلت التزامات الصندوق في مجال الإقراض إلى مستوى قياسي بلغ ١٥٧ مليار دولار، شمل زيادة حادة في الإقراض بشروط ميسرة إلى البلدان المنخفضة الدخل. ومن الخصائص الهامة في ترتيبات الإقراض الجديدة للصندوق ضخامة حجمها بدرجة غير عادية بالنسبة لحصص البلدان. وقد قلت شروط القروض الأخيرة وأصبحت محددة الهدف بقدر أكبر مما كانت عليه في الماضي، غير أنها تركز بقدر أكبر على سمات مساندة الدورات الاقتصادية التي تنسم بها شروط الصندوق.

٤٣ - وبالإضافة إلى تلبية الاحتياجات القطرية الفورية، انتقل الصندوق إلى إصلاح مجموعة الإقراض لديه وإطار الاشتراطات لزيادة فعالية الجهود المبذولة لمنع حدوث الأزمات وحلها. وقد ضاعف الصندوق جميع إمكانيات الحصول على قروض، بما في ذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، وتم تبسيط إطار الضريبة الإضافية.

٤٤ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، تم إنشاء خطوط الائتمان المرنة، وهي أداة للحيلولة دون حدوث أزمات. ويتمثل الهدف من خطوط الائتمان المرنة في إعطاء إشارة للأسواق الدولية عن مدى توافر إمكانية الحصول على موارد سريعة و ضخمة ومقدما من الصندوق عند الحاجة، بدون اشتراطات لاحق، إلى الأعضاء الذين حصلوا على تأهيل مسبق على أساس أن لديهم "سياسات اقتصادية قوية وسجل أعمال مشهود به". وقد تقدمت بولندا وكولومبيا والمكسيك بالفعل بطلبات إلى هذا المرفق الجديد، بمبلغ يصل إلى ٧٨ بليون دولار. كما أشار الصندوق إلى أنه ملتزم بتوفير مبالغ أضخم وقدر أكبر من التمويل الأولي عبر طائفة واسعة من مرافقه. وليس من الواضح ما إذا كان عدد كبير من البلدان سيجد هذا المرفق مفيدا، ولا سيما في شرق آسيا، حيث اعتمد التكامل الدولي الناجح بدرجة أقل بكثير على التمويل الخارجي. وفي هذا الصدد، ليس من الواضح ما إذا كان القطاع الخاص قد اطمأن بدرجة كافية لنتيجة التقييمات التي يجريها الصندوق وثبت وجود سياسات اقتصادية قوية، والبرهنة على وجود سجل مشهود به بمنح خطوط الائتمان المرنة. وفي واقع الأمر، فإن وجود هذا الالتزام الكبير من موارد أعضاء الصندوق إلى عدد قليل من البلدان سيؤدي كذلك إلى حدوث مخاطر أخلاقية لصالح القطاع الخاص الدولي من خلال توفير التمويل والسماح بدون قصد بسحب استثمارات بسرعة من البلدان المستفيدة من برنامج خطوط الائتمان المرنة.

٤٥ - وقد تحتاج بلدان أخرى متوسطة الدخل إلى ترتيبات احترازية كبيرة، لكن قد لا تكون مؤهلة استنادا إلى معايير توافر "سياسات اقتصادية قوية وسجل أعمال مشهود به"، وبالتالي، بناء على منطق هذا الجهد، ستحتاج إلى عملية تسوية السياسات التي يفرضها الصندوق. وتحقيقا لهذا الغرض، تتسم أيضا الترتيبات الاحترازية الجديدة التي يمكن الاستفادة منها بسهولة بإمكانية الحصول عليها بصورة كبيرة في الفترة الأولى، لكنها تستلزم متطلبات أداء لاحقة. وكما هو الشأن في المحاولات السابقة التي وفرت فيها برامج تمويل احترازي، أدى وجود مرفقين احترازيين إلى إثارة مخاوف من أن الاختيار بين خطوط الائتمان المرنة والترتيبات الاحترازية التي يمكن الاستفادة منها بسهولة يتطلب حتما أحكاما قد تكون مثيرة للجدل بشأن مدى قوة ما يتطلبه ذلك من سياسات، وأسس اقتصادية، وسجل البلدان الأعضاء، مما يؤدي غالبا إلى تمييزات تعسفية فيما بينها.

٤٦ - وبما أن الإقراض المقدم من الصندوق في حالات الطوارئ بمبالغ ضخمة يهدف أساسا إلى الاستجابة لحالات انتكاسات رأس المال، فمن المنطقي أن تتضمن الاشتراطات المتعلقة بالسياسات تدابير للحد من حجم وتقلب تدفقات رأس المال، التي يمكن أن تكون عنصرا في الترتيبات الاحترازية التي يمكن الاستفادة منها بسهولة ولكن ليس في خطوط

الاتئمان المرنة، وتتطلب وقف إءام الصندوق عن تنفيذ ضوابط رأس المال. والصندوق في حاجة إلى أن يدعم السياسات الحكومية المتمثلة في ممارسة أنظمة الحيطرة بغرض ضبط ما تحدته التدفقات الخارجية من أثر في الميزانيات العمومية المحلية، على الأقل للتقليل من التزامه بتقديم الدعم المالي في حالات الأزمات.

٤٧ - وبدءاً من ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، توقفت معايير الأداء الهيكلي في جميع القروض المقدمة من الصندوق، بما في ذلك البرامج المنفذة في البلدان المنخفضة الدخل. وبدأ تركيز الاشتراطات يتحول إلى نهج سابق يستند إلى المراجعة. لذلك، ستظل الإصلاحات الهيكلية جزءاً من البرامج التي يدعمها الصندوق، لكنها لن تدرج إلا عندما تُعتبر ذات أهمية بالغة في انتعاش أي بلد، على النقيض من النهج السابق، الذي كان يضم دائماً مجموعة من اشتراطات الإصلاح الهيكلي، بما في ذلك الاحتياجات غير المتصلة بالمشاكل المطروحة. وكما حُدد في العديد من الدراسات، بما في ذلك البحوث التي أجراها العاملون في مؤسسات بريتون وودز، تنحو الإصلاحات الهيكلية إلى تعزيز مسأيرة الدورات الاقتصادية، في حين تنحو إصلاحات الاقتصاد الكلي إلى الانكماش، مما يقيد الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية ذات الأهمية البالغة في تحقيق التنمية الطويلة الأجل.

٤٨ - إن أطر السياسات القوية والموثوق بها هي أطر ضرورية، والحاجة إليها ملحة لزيادة الوضوح فيما يتصل بمهية السياسات الفعالة حقاً، في ضوء أن الحالة الراهنة قد أثارت الكثير من التساؤلات بشأن الإطار الموحد. وفي الواقع، غالباً ما يواكب الآن التماس الدعم من الصندوق وصمة عار تدل على مواطن ضعف تشوب السياسات ويمكن أن تتفاقم أثناء سير أعمال أي برنامج من برامج الصندوق. ويعتبر الحد من هذه الوصمة السياسية أمراً ذا أهمية حيوية بالنسبة لزيادة استخدام الصندوق من جانب أعضائه، الأمر الذي يمكنه بالتالي من الاضطلاع بدور أكبر في التعافي من الأزمة العالمية. ومثال ذلك أن صندوق النقد الدولي ما فتى، رغم النوايا المعلنة، يضع سياسات مسأيرة للدورات من شأنها أن تفاقم بلا داع حالات الانكماش الاقتصادي في عدد من البلدان. إن تلك السياسات ستشكل انتهاكاً للتوافق الدولي في الآراء على بذل جهود متضافرة ترمي إلى تخفيف الطلب العالمي.

٤٩ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، نُوقشت مختلف جوانب حاجة العديد من البلدان النامية إلى زيادة الاقتراض لدعم تعافي الإنتاج والحفاظ على معدل الإنفاق الاجتماعي. ولضمان عدم تقييد البلدان النامية بترتيبات سياسات لا مير لها تحول دون أخذها المزيد من القروض لدعم جهود الانتعاش، لا بد من أن يستعرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إطار القدرة على تحمل الدين وفقاً لما طلبته مجموعة العشرين

في بلاغها الذي صدر في شهر نيسان/أبريل. وينبغي أن يكون إطار القدرة على تحمل الدين مرناً بما يكفي لمراعاة ظروف كل بلد أثناء أداء دوره المتمثل في منع إعادة تراكم أعباء ديون لا يمكن تحملها. كما أقر مؤتمر الأمم المتحدة سياسة تعليق مسألة الديون مؤقتاً بين المدينين والدائنين من أجل المساعدة على التخفيف من وطأة الآثار السلبية الناشئة عن الأزمة وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

٥٠ - وقدمت أيضاً مقترحات إلى الصندوق وغيره من المؤسسات المالية الدولية الأخرى بأن تسخر تمويلها لمعالجة مشاكل في قطاعي الشركات والمصارف، بما في ذلك تقديم الدعم لإعادة رسملة المصارف أو تيسير عملية تمديد فترة سداد الديون الخارجية الخاصة. وقد درجت العادة على استخدام التمويل المقدم من الصندوق إلى الحكومات الأعضاء في تغذية احتياطات القطع الأجنبي، أو تسديد الديون السيادية أو التدخل في سوق القطع الأجنبي. لكن الحكومات ومصارفها المركزية في البلدان المتقدمة والنامية معاً قد لجأت في الأزمة الحالية إلى احتياطات القطع الأجنبي وعمليات اقتراض جديدة لمساعدة مؤسستها وشركاتها المالية المحلية على تسديد ديونها إلى الجهات الدولية الدائنة. ومن المحتمل أن تستمر تزايد تلك الاحتياجات مع استمرار عوامة التمويل.

٥١ - والعمل جارٍ من أجل تعديل تسهيلات القروض الميسرة التي يمنحها الصندوق لتعزيز حُدودها في الدول منخفضة الدخل. وثمة توافق في الآراء على زيادة المرونة في منح القروض المقدمة من الصندوق في ضوء ما اعترف به منذ أمد بعيد بوجود تنوع في احتياجات البلدان وازدياد التأثير بالتقلبات العالمية. وبالإضافة إلى مضاعفة مستويات إمكانية الحصول على القروض في الآونة الأخيرة والقواعد الموضوعة ضمن إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، والصندوق الاجتماعي للطوارئ، أبدى المجلس التنفيذي تأييده لإنشاء إطار للإقراض يشمل مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو؛ ومرفق للتمويل القصير الأجل بشروط ميسرة يماثل الترتيب الاحتياطي؛ ومرفق موحد لتقديم قروض ميسرة في حالات الطوارئ بغرض معالجة الصدمات الخارجية وحالات ما بعد التراجع. وطلب قادة مجموعة العشرين في اجتماعهم المعقود بلندن، إلى الصندوق أن يقدم ستة بلايين دولار من التمويل الإضافي والمرن إلى أشد البلدان فقراً خلال فترة السنتين أو الثلاث سنوات القادمة. ومن المحتمل أن تُسخر لهذا الغرض عائدات المبيعات المتفق عليها من الذهب المملوك للصندوق مع الفائض في الإيرادات إلى جانب المساهمات الثنائية الإضافية.

٥٢ - وفي سياق عملية إصلاح نظام الإقراض وحدوث ارتفاع حاد في الطلب على التمويل المقدم من الصندوق، تعهد قادة مجموعة العشرين بزيادة قدرة الصندوق على

الإقراض ثلاثة أمثال بحيث تصل إلى ٧٥٠ بليون دولار؛ وأقروا مخصصات عامة لحقوق السحب الخاصة تعادل ٢٥٠ بليون دولار؛ وحسب ما ورد أعلاه، تعهدوا على الأقل بمضاعفة قدرة الصندوق على تقديم قروض ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل. ومن أجل دعم موارد صندوق النقد الدولي بأسرع وقت ممكن، تقرر التفاوض مع الصندوق على ترتيبات مؤقتة للاقتراض الثنائي يصل مجموعها إلى ٢٥٠ بليون دولار وعلى زيادة الترتيبات الجديدة للاقتراض بحيث يصل مجموعها إلى ٥٠٠ بليون دولار وعلى توسيع نطاق المشاركة في تلك الترتيبات الجديدة لتشمل أعضاء إضافيين من أعضاء الصندوق لديهم القوة المالية. كما تم التوصل إلى اتفاق على تنفيذ اتفاق الحصص لعام ٢٠٠٨ بأسرع وقت ممكن، الأمر الذي يزيد موارد الصندوق من الحصص بنسبة ١٢ في المائة، وعلى الانتهاء من الاستعراض المقبل لحصص صندوق النقد الدولي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مما سيعجل بإتمام تلك العملية قبل سنتين من الموعد المحدد.

٥٣ - إن ترتيبات الاقتراض الثنائية وتوسيع ترتيبات الاقتراض الجديدة هما على الأرجح الخياران الأكثر جدوى لحشد السيولة في الوقت المناسب. ومع ذلك، فقد رأى أعضاء كتيرين في الصندوق أنها لا تمثل سوى جسراً مؤقتاً لتحقيق زيادة دائمة من الموارد من خلال إجراء استعراض عام للحصص^(٥). وعليه، لا ينبغي اعتبار عمليات الاقتراض التي يقوم بها الصندوق بديلاً عن تحقيق زيادة كبيرة في الحصص، ذلك لأنها لا تعزز هيكل صنع القرار ولا الأساس الشرعي للصندوق. وفي الواقع، إن قيام أي مؤسسة مكلفة بالرقابة على جميع الأعضاء بالاقتراض من بعض الدول الأعضاء يسبب تضارباً غير مسموح به في المصالح. وفي الأجل المتوسط، من المهم، من وجهتي نظر الحوكمة والميزانية العمومية على السواء، العودة إلى آليات الحصص باعتبارها الأساس الرئيسي للإقراض المقدم من الصندوق.

دال - النظام الدولي للمدفوعات والاحتياطات

٥٤ - لقد أقر في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية بما تنطوي عليه "حقوق السحب الخاصة الموسعة من إمكانية المساعدة على زيادة السيولة العالمية استجابة للنقص المالي العاجل الذي سببته هذه الأزمة، والمساعدة على منع الأزمات في المستقبل" (قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٣، المرفق، الفقرة ٣٥) ودعى فيها إلى مواصلة الدراسات المتعلقة بهذه الإمكانيات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اتخذت مجموعة العشرين قراراً بشأن مخصصات عامة لحقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي تعادل ٢٥٠ بليون

(٥) انظر البلاغ الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عن فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية، والمتاح على الموقع التالي: www.g24.org/04-09ENG.pdf.

دولار. وللمرة الأولى منذ أواخر الستينات، يقر قادة العالم، بقيامهم بذلك، بالحاجة إلى تعزيز السيولة الدولية إلى حد كبير باستخدامهم وحدة من وحدات الاحتياطي الدولي. وقبل قرار نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغ مجموع مخصصات حقوق السحب الخاصة ٢١,٤ بليون حق سحب خاص فقط (أي نحو ٣٢,٩ بليون دولار).

٥٥ - وقد دفعت الأزمة المالية المتواصلة بعيوب النظام المالي الدولي الحالي إلى الواجهة، وهو نظام يعتبر عملة وطنية واحدة هي دولار الولايات المتحدة، مصدرًا مهيمناً على مصادر الاحتياطات الدولية من القطع الأجنبي. وتشمل تلك العيوب أوجه خلل عالمية متنامية، وعدم استقرار أسعار الصرف، واحتمال تآكل الثقة بالدولار كعملة للاحتياطات. إن الاستفادة على نطاق واسع من زيادة مرونة أسعار الصرف لم تؤد إلى إحداث تغييرات في أسعار الصرف بحيث تقلل من أوجه الخلل التجارية والمالية، بل أسهمت، في واقع الأمر، في عدم الاستقرار المتأصل في النظام. ولم تكن تسويات أسعار الصرف كافية من حيث الكم، وغالباً ما اتجهت اتجاهًا خاطئاً يعزى إلى أن دولار الولايات المتحدة، بوصفه عملة للاحتياطات، يمثل معياراً لعملات أخرى كثيرة ونقطة ارتكاز لأسعار الأصول الدولية.

٥٦ - وفي عصر العولمة، يحقق استخدام جميع الدول عملة وطنية للاحتياطات مقبولة عالمياً فوائد جلية تعود إلى الآثار الخارجية التي تحدثها الشبكة العالمية. بيد أنه من المحتمل أن تتجاوز تكاليف ترتيب من هذا القبيل، بسبب ما يحدثه من آثار عدم استقرار في النظام ككل، الفوائد المرجوة منه. وبالمثل، من المرجح أيضاً أن ترتفع التكاليف المترتبة على الولايات المتحدة والمرتبطة بدورها كمصدر للاحتياطات العالمية. لقد أحدثت تزايد أوجه الخلل أثراً سلبياً في الطلب المحلي بالولايات المتحدة والطلب الخارجي على منتجاتها، وبصورة أعم، في قدرة البلد على صون استقلالية السياسة الاقتصادية.

٥٧ - وكانت هناك مقترحات للتخلي عن الاعتماد الذي يكاد يقتصر على دولار الولايات المتحدة، والتوجه نحو نظام يرتكز على عملات وطنية للاحتياطات متعددة وتنافسية. ومع ذلك، يمكن لهذا النظام، حسب ما ذكره العديد من المراقبين، أن يضيف عنصراً آخر من عناصر عدم الاستقرار المواكبة لتقلبات أسعار الصرف فيما بين العملات - التي تشكل بدائل مباشرة - والتي تستخدم كوحدات للاحتياطات نظراً إلى احتمال حدوث تغييرات حادة في الطلب الدولي على العملات من عملة إلى أخرى. كما أن ذلك لن يحل مشكلة التباينات في النظام الحالي، ذلك لأن البلدان الصناعية ستواصل توفير أصول الاحتياطات. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تزايد ضآلة حصة البلدان المتقدمة النمو،

التي تصدر عملات الاحتياطيات من حصة الاقتصاد العالمي. وعليه، من المحتمل أن يسجل الطلب على الاحتياطيات الدولية نمواً أسرع من قدرة تلك البلدان على توفيرها بسلاسة.

٥٨ - وما برح يتزايد ربح المناقشات حول إيجاد عملة دولية. لذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يهتم تلك الفرصة لبدء العمل على إيجاد نظام نقدي دولي جديد أكثر استقراراً وإنصافاً. وفي حين أنه، بخلاف ما جرى في أواخر الستينات، ليس هناك خلاف على توفير السيولة العالمية، فإن هناك مشاكل مرتبطة بالتحكم في السيولة العالمية ومسائل هامة تتعلق بالإنصاف وترتبط بمدى إمكانية حصول البلدان النامية على تلك السيولة^(٦).

٥٩ - وقد يستغرق وقتاً طويلاً اعتماد عملة مناسبة للاحتياطيات الدولية، بالاستناد مثلاً إلى الاقتراح الذي قدمه الاقتصادي جون ماينرد كينيس في الأربعينيات، إذ إن ذلك يتطلب إرادة ورؤية وشجاعة غير عادية على المستوى السياسي وهو ما لم يتوافر بعد. وفي هذا الصدد، هناك حجة تقول إن ثمة وسيلة أخرى للإصلاح أكثر واقعية قد تمثل في توسيع نطاق الترتيبات الحالية لحقوق السحب الخاصة، التي ربما تتطور عبر الزمن إلى عملة عالمية جديدة ومقبولة على نطاق واسع للاحتياطيات^(٧).

٦٠ - ومن الخطوات التي يجدر اتخاذها للمضي قدماً إلى الأمام هي إصدار حقوق السحب الخاصة بصورة تلقائية ومنظمة. وقد أفيد بأن حجم الإصدار يمكن أن يرتبط بالطلب الإضافي التقديري على احتياطات القطع الأجنبي الناجم عن نمو الاقتصاد العالمي. كما أطلقت دعوات إلى إصدار حقوق السحب الخاصة بطريقة مناوئة للدورات الاقتصادية من أجل تمويل السيولة العالمية، وتقديم الدعم الرسمي إلى البلدان النامية أثناء الأزمات. وتتوخى إحدى صيغ مقترح استخدام حقوق السحب الخاصة بطريقة مناوئة للدورات، إنشاء آلية مناسبة لسحب حقوق السحب الخاصة عندما تصبح السيولة العالمية مفرطة أو تضخمية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإجراء، الذي يتعين بموجبه موافقة البلدان الحائزة على نسبة ٨٥ في المائة من الأصوات في صندوق النقد الدولي، قبل التمكن من إصدار حقوق السحب الخاصة، قد لا يكون إجراءً فعالاً من حيث الوقت في حال الإذن للصندوق بتوفير المزيد من السيولة لحقوق السحب الخاصة أثناء فترات نقصائها.

(٦) للاطلاع على مناقشة مستفيضة بشأن نظام الاحتياطي العالمي، انظر تقرير لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالإصلاحات في النظام المالي والنقدي الدولي، الصفحات ٩٢-١٠٣، المتاحة على الموقع التالي: www.un.org/ga/president/63/interactive/financialcrisis/PreliminaryReport210509.pdf.

(٧) انظر "إصلاح نظام النقد الدولي"، مقالة أعدها زهاو شياوشان، حاكم مصرف الصين الشعبي، صادرة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، ومتاحة على الموقع التالي: www.bis.org/r090402c.pdf.

٦١ - ومن المفهوم تماماً أن جعل حقوق السحب الخاصة وحدة تجذب المصارف المركزية نحو الاحتفاظ بها كاحتياطات هو أمر يستلزم توافر أسواق غنية وذات سيولة أمام مطالبات حقوق السحب الخاصة. ومن أجل تحقيق ذلك، يلزم الوصول إلى كتلة حرجة نوعاً ما في إصدار حقوق السحب الخاصة واستخدامها من جانب صندوق النقد الدولي والحكومات والمصارف والشركات غير المالية. وبعبارة أخرى، سيكون من الضروري التغلب على مشكلة التنسيق - أي ينبغي لجهات الإصدار المرتقبة أن تمتلك الأدلة بأن الآخرين سيفعلون الشيء ذاته. وفي الماضي، باءت بالفشل جميع المحاولات الرامية إلى إضفاء الطابع التجاري على حقوق السحب الخاصة.

٦٢ - وثمة مسألة هامة أخرى، هي إنشاء آلية للتسوية بين حقوق السحب الخاصة والعملات الوطنية تجعل الوحدة وسيلة مقبولة من وسائل التسديد في التجارة والمعاملات المالية على الصعيد الدولي. وينبغي أن يكون هذا النظام قادراً على تيسير عملية التحويل المباشر لمطالبات حقوق السحب الخاصة ليس فحسب إلى دولارات، وإنما أيضاً إلى جميع العملات الرئيسية. وتقدر حالياً قيمة حقوق السحب الخاصة بسلة من العملات تتكون من اليورو والين والجنيه الإسترليني ودولار الولايات المتحدة. ولكي تنال حقوق السحب الخاصة مكانة عالمية، ينبغي زيادة عدد العملات المكونة للنظام كي تتضمن الوحدات النقدية المعمول بها في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء.

هاء - إصلاح الحوكمة في مؤسسات بريتون وودز

٦٣ - في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كان هناك توافق آراء ثابت على أن نظام الحوكمة الحالي في الاقتصاد العالمي غير ملائم لمواجهة التحديات القائمة اليوم، ومن ثم، تدعو الحاجة إلى وجود آليات للتنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي موثوق بها وذات قاعدة تمثيلية، وفعالة، مجهزة بما يكفل للحكومة تمثل مصالح جميع البلدان على النحو الواجب، وتستطيع القيام بدور ريادي قوي في مجال السياسات. إذ أن حجم الأزمة يستحق إجراء دراسة جدية بشأن الأخطاء في الحوكمة الاقتصادية العالمية التي كشفتها الأزمة، ويعلمي الحاجة إلى اللجوء في خاتمة المطاف إلى آليات ومؤسسات جديدة، مثل المجلس الاقتصادي العالمي المقترح أو جهاز مماثل، تختلف عن الآليات والمؤسسات القائمة حالياً. وشدد متكلمون آخرون في الاجتماع على ضرورة أن يعمل المجتمع العالمي مع المؤسسات القائمة، ويتصدى للأزمة سريعاً بتعزيز تلك المؤسسات وزيادة مواردها.

٦٤ - ومما يحول دون تعزيز قاعدة موارد الصندوق، وتحسين أدواته لتقديم القروض اللازمة لمعالجة الأزمة العالمية، التقدم البطيء في الإصلاحات الطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز حوكمة الصندوق وشرعيته. ولبقاء صندوق النقد الدولي في صدارة النظام النقدي الدولي، فإنه بحاجة إلى حوكمة تعكس حقائق القرن الحادي والعشرين ذات قاعدة تمثيل أكبر وأكثر قدرة على الاستجابة وأكثر خضوعاً للمساءلة. ولذا، فإن إصلاح صندوق النقد الدولي شرط أساسي في جميع التغيرات الأخرى التي يدخل فيها الدور المطلوب من الصندوق.

٦٥ - وفي دورة نيسان/أبريل ٢٠٠٩، دعت مجموعة العشرين صندوق النقد الدولي إلى أن يستكمل، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الاستعراض المقبل لنظام الحصص، بما في ذلك تحسين تمثيل البلدان الناشئة والبلدان النامية. وسيبدأ العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ على وضع صيغة جديدة للحصص لمعالجة التحيز القائم ضد البلدان النامية. وكان هناك توافق في الآراء على أنه ينبغي تحسين صيغة الحصص قبل استخدامها مرة أخرى. وينبغي أن يذهب التصحيح المقبل في توزيع الحصص لصالح الأسواق الناشئة والبلدان النامية إلى أبعد من النتيجة المتواضعة التي حققت في البداية خلال اجتماعات دورة ربيع عام ٢٠٠٨ والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ.

٦٦ - وكانت التغيرات التي طرأت على حقوق التصويت حتى الآن غير جوهرية بالمقارنة مع التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي. وستقود الإصلاحات التي ستدخل عام ٢٠٠٨ على نظام الحصص والتصويت أساساً إلى تصحيح توزيع الحصص الموجودة، وسيتم ذلك بشكل رئيسي من خلال إعادة توزيعها فيما بين بلدان مجموعة الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وفي هذا الصدد، أوضحت البلدان النامية، أنه مع مرور الزمن، ينبغي أن يقود تصحيح توزيع الحصص في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تحقيق العدالة في توزيع حقوق التصويت بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية دون تقليل حصص وأنصبة فرادى البلدان النامية^(٥).

٦٧ - ولإضفاء المزيد من الديمقراطية على إجراءات التصويت في صندوق النقد الدولي وكفالة أن تلتقى القرارات التي تؤثر في الجوانب الرئيسية لهذه المؤسسة بتأييد غالبية الأعضاء، قُدّم اقتراح لتعديل مواد الاتفاق لتخفيض النسبة المئوية الدنيا لاعتماد القرارات الحاسمة من ٨٥ في المائة إلى ما بين ٧٠ و ٧٥ في المائة. ولتحقيق توازن أفضل بين مصالح الدول الكبيرة والدول الصغيرة، ينبغي أيضاً النظر في توسيع العمل بالأغلبية المزدوجة (كسب تأييد ثلاثة أخماس الأعضاء الذين يمثلون ٨٥ في المائة من إجمالي حق التصويت) لتشمل أيضاً مجموعة أوسع من القرارات. ومطلوب الآن توافر أغلبية مزدوجة لتعديل مواد الاتفاق.

٦٨ - وهناك مسألة هامة أخرى تتمثل في معالجة عضوية المجلس التنفيذي لتعكس واقع الاقتصاد العالمي بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، كانت هناك مقترحات لتخفيض عدد مقاعد المجلس من ٢٤ مقعداً إلى ٢٢ مقعداً عام ٢٠١٠، و ٢٠ مقعداً بحلول عام ٢٠١٢، مع الحفاظ على العدد الحالي من مقاعد الأسواق الناشئة والبلدان النامية^(٨).

٦٩ - وهناك توافق في الآراء على ضرورة النظر في زيادة مشاركة محافظي الصندوق في تقديم التوجيه الاستراتيجي اللازم لصندوق النقد الدولي، وزيادة المساءلة، وهذا لن يتسنى في النهاية إلا بتوزيع حق التصويت في المجلس على نحو يتسم بمزيد من الديمقراطية. وكخطوة فورية ممكنة، وُجِّهت دعوات إلى تحويل اللجنة النقدية والمالية الدولية إلى مجلس، وفقاً لما تنص عليه المادة الثانية عشرة من مواد الاتفاق. ويعتقد أن مجلساً يتألف من الوزراء والمحافظين من شأنه أن يكون منسجماً والتنسيق واتخاذ القرارات الاستراتيجية الحاسمة في تحقيق الاستقرار العالمي.

٧٠ - غير أن البعض دفع بأنه قبل إقامة هذا المجلس، ينبغي إنجاز إصلاح كبير وبعيد المدى فيما يتعلق بالحصص والأصوات. وما لم يتحقق ذلك، فإنه في ظل حصص الأصوات القائمة في الصندوق حالياً، سيقبل تأثير البلدان النامية في الصندوق. وفي واقع الأمر، فإنه خلافاً لما عليه الحال في اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، التي تستند إلى التوافق في الآراء، فإن قاعدة صنع القرارات في مجلس ما بصيغتها المبينة في اتفاق المواد ستكون مثل القاعدة المنطبقة في المجلس التنفيذي.

٧١ - وقد وافقت مجموعة العشرين في نيسان/أبريل وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية الذي عُقد في حزيران/يونيه على أن يتم تعيين رؤساء وكبار قادة المؤسسات المالية الدولية من خلال عملية اختيار مفتوحة وشفافة وقائمة على الكفاءة، مع إيلاء المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والإقليمي الاهتمام الواجب. ولكفالة شرعية الصندوق والبنك الدولي كمؤسستين عالميتين، فإنه من الأهمية بمكان، تحقيق المزيد من التنوع فيما بين الموظفين، وتجنب أي تمثيل غير متناسب يقتصر على عدد قليل من المناطق المحددة. وسيناقش المجلس التنفيذي قبل الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩ تقرير عام ٢٠٠٨ بشأن التنوع.

(٨) انظر على سبيل المثال، البيان الذي أدلى به تومثي غايتنر، وزير خزانة الولايات المتحدة في الاجتماع التاسع عشر الذي عقدها للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، بواشنطن في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والمتاح على الموقع www.inf.org.

ثالثاً - الاستنتاجات

- ٧٢ - في عالم متكامل من الناحية المالية، يتوقف استمرار الإصلاحات التنظيمية إلى حد بعيد على تعزيز التعاون الدولي والتنسيق والاتصال فيما بين واضعي النظم تعزيزاً كبيراً.
- ٧٣ - وتؤكد الأزمة المالية المستمرة الحاجة إلى معالجة أوجه القصور في الرقابة على الأسواق المالية والاقتصادات المتقدمة، وكذلك إلى تحسين التكامل في الرقابة على الاقتصاد الكلي والقطاع المالي.
- ٧٤ - ومن الضروري بناء إطار فعال لتعزيز التنسيق المتعدد الأطراف للسياسات الاقتصادية الكلية والمالية على خلفية الإصلاح المقرر إدخاله على الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية.
- ٧٥ - وبالرغم من التغيرات الإيجابية التي استجرت مؤخراً في مرافق الإقراض المتعددة الأطراف، ما زال هناك مجال لمزيد من الابتكار في سبل نشر السيولة الرسمية. كما أنه من الأهمية بمكان، القيام، على المدى المتوسط، بإعادة إحلال آلية الحصص بوصفها الأساس الأول لتوسيع قاعدة المستفيدين من قروض صندوق النقد الدولي.
- ٧٦ - وقد أحييت الأزمة المناقشات حول العملة الدولية للاحتياجات. وينبغي أن يهتم المجتمع الدولي هذه الفرصة لبدء العمل على إنشاء نظام نقدي ومالي دولي جديد أكثر استقراراً وعدالة.
- ٧٧ - إن معالجة قضايا الحوكمة الاقتصادية العالمية شرط ضروري في جميع التغييرات الأخرى في البنيان المالي الدولي. ولذا، ينبغي أن تحقق الجولة الثانية من إصلاحات الحوكمة نتائج تذهب إلى أبعد من النتائج المتواضعة التي حُققت عام ٢٠٠٨.

صافي تحويل الموارد المالية إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٧-٢٠٠٩

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
٤٤٧,٧-	٨٢٧,٨-	٨٠٧,٩-	٧٥٦,٩-	٥٧٦,٥-	٣٧٨,٦-	٣٠٢,٤-	٢٠٨,٩-	١٦٠,٠-	١٨٩,٦-	١٢٤,٨-	٣٧,٨-	٤,٠-	الاقتصادات النامية
٣٨,٤	١٠٩,٣-	٨٨,٥-	٨١,٣-	٦٥,٨-	٣٧,٢-	١٩,١-	٥,٣-	١٦,٣-	٣١,٩-	١,٤	١٢,٤	٧,٨-	أفريقيا
٢٩,٧	١٢,٨-	٦,٦-	١٠,٨-	٠,٦-	٢,٥	٦,٤	٤,٦	٧,٣	٢,٩	٨,٥	١١,٧	٦,٦	جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا)
٤٨٢,٢-	٤٠٧,٠-	٤٨٠,٠-	٣٧٦,٩-	٢٥٨,٠-	١٧٩,٥-	١٧١,٧-	١٤٦,٠-	١١٧,٥-	١٢٠,٨-	١٣٨,٠-	١٢٨,٤-	٣١,٦-	شرق آسيا وجنوبها
٤,٧-	٢٣٩,٣-	١٣٥,٩-	١٦٣,٢-	١٤٣,١-	٧٧,٣-	٤٨,٣-	٢٥,٢-	٢٩,٨-	٣٥,٣-	٢,٧	٣٤,٥	١٢,٤	غرب آسيا
٠,٨	٧٢,٢-	١٠٣,٦-	١٣٥,٤-	١٠٩,٥-	٨٤,٧-	٦٣,٣-	٣٢,٤-	٣,٦	١,٦-	٩,٠	٤٣,٧	٢٣,١	أمريكا اللاتينية
٢٢,٠-	١٥٧,٨-	١٠٥,٩-	١٢٣,٩-	١٠٠,٣-	٦٣,٢-	٣٩,٠-	٢٨,٥-	٣٣,٣-	٥١,٥-	٢٥,١-	٠,٧	١,٦	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ١,٦
													بند مذكرة:
٣٦,٠	٣١,٧	٢١,٣	١٣,٦	١٦,٠	١٢,٨	١١,٦	١١,٧	١٠,٠	٩,٧	١٠,٩	٩,٣	٨,٢	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٢٨,٢	٩,٩-	٤,٥-	٤,٢-	٤,٠	٦,٢	٩,٠	٧,٦	٩,٧	٦,٦	١١,٥	١٣,٧	١٠,٤	أقل البلدان نمواً ^(ب)

المصادر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى صندوق النقد الدولي "الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وصندوق النقد الدولي "إحصاءات ميزان المدفوعات".

ملاحظة: لا تشمل فئة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن ثم، فإن البيانات الواردة في هذا الجدول قد تختلف عن البيانات المبلغ عنها بالنسبة لمجموعات البلدان في مصادر صندوق النقد الدولي.

(أ) قدرت جزئيا.

(ب) انتقلت الرأس الأخضر إلى فئة أعلى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ومن ثم رفعت من القائمة منذ عام ٢٠٠٨.